

القرار 2715 (2023)

الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته 9492، المعقودة في 1 كانون الأول/ديسمبر 2023

إن مجلس الأمن،

إنه يعيد تأكيد جميع قراراته وبياناته الرئاسية وبياناته الصحفية السابقة المتعلقة بالحالة في السودان،
وإنه يكرر تأكيد التزامه القوي بسيادة السودان ووحدته واستقلاله وسلامته الإقليمية،

وإنه يقر بعمل بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان منذ إنشائها، وإذ يحيط علماً بقرار الأمين العام عن الحالة في السودان وأنشطة البعثة المتكاملة (S/2023/861)،
وإنه يحيط علماً بالرسالة الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من حكومة السودان (S/2023/884)،
التي تطلب فيها إنهاء ولاية البعثة المتكاملة،

وإنه يعرب عن جزعه إزاء استمرار العنف والحالة الإنسانية، ولا سيما انتهاكات القانون الدولي
الإنساني والانتهاكات والتجاوزات الجسيمة لحقوق الإنسان، وإنه يسلم الضوع على ما نجم عن ذلك من أثر
خطير على المدنيين، وإنه يدعو جميع أطراف النزاع إلى وقف الأعمال العدائية فوراً، وتيسير وصول
المساعدات الإنسانية، بما في ذلك عن طريق الوفاء بما تعهدت به في التزامات جده، والسعي إلى إيجاد
حل تفاوضي للنزاع،

وإنه يرحب بالجهود الدبلوماسية التي تتم تحت مظلة الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية وتحت قيادة
الاتحاد الأفريقي، وإنه يرحب بالالتزام الثابت من جانب البلدان المجاورة بدعم المدنيين الذين فروا من السودان،

وإنه يشجع المنظمات الدولية والإقليمية والدول الأعضاء في الأمم المتحدة على الاستجابة بسرعة
للاحتياجات الإنسانية المتنامية في السودان والبلدان المجاورة، بما في ذلك الاحتياجات الإنسانية المحددة
في خطة الاستجابة الإنسانية المنقحة للسودان وخطة الاستجابة الإقليمية لإغاثة اللاجئين، وإنه يشجع كذلك
على زيادة المساهمات في خطط الاستجابة وعلى حرص الجهات المانحة على الوفاء بجميع التعهدات
بالكامل وفي المواعيد المحددة،



وإن يدعو جميع أصحاب المصلحة إلى مواصلة العمل من أجل التوصل إلى تسوية سياسية مستدامة وشاملة للجميع، من أجل تحقيق تطلعات الشعب السوداني إلى مستقبل يسوده السلام والاستقرار والديمقراطية والرخاء، بما يتفق تماما مع مبادئ الإمساك بمقاييد الأمور على الصعيد الوطني، **وإن يعيد تأكيد** أن اتفاق جوبا للسلام الموقع في 3 تشرين الأول/أكتوبر 2020 لا يزال ملزما لجميع الموقعين عليه، ولا سيما أحكامه المتعلقة بوقف دائم لإطلاق النار في دارفور،

1 - **يقرر** إنهاء ولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان، الممددة بموجب القرار (2021) 2579، اعتبارا من 3 كانون الأول/ديسمبر 2023؛

2 - **يطلب** من البعثة المتكاملة أن تبدأ فوراً في 4 كانون الأول/ديسمبر 2023 ووقف عملياتها وتنفيذ عملية نقل مهامها، حسب الاقتضاء وقدر الإمكان، إلى وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، بهدف إتمام ذلك بحلول 29 شباط/فبراير 2024، **ويقرر** أن تبدأ تصفية البعثة المتكاملة في 1 آذار/مارس 2024، **ويدعو** البعثة المتكاملة إلى أن تضع مع فريق الأمم المتحدة القطري، حسب الاقتضاء، ترتيبات مالية تمكن الأمم المتحدة من الإشراف على ما تبقى من أنشطة التعاون البرنامجي التي كانت البعثة المتكاملة قد شرعت فيها سابقا؛

3 - **يقر** بأهمية وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، **ويشدد** على ضرورة نقل مهام البعثة المتكاملة وتصفياتها بشكل منظم من أجل ضمان سلامة أفراد الأمم المتحدة والأداء الفعال لجميع عمليات الأمم المتحدة، بما في ذلك المساعدة الإنسانية والإنمائية؛

4 - **يقرر** أن يأذن باستبقاء ما يلزم من أفراد الأمن من ضمن القوام الموجود في السودان لحماية أفراد البعثة المتكاملة ومرافقها وأصولها طوال الفترة التي سيستغرقها نقل مهام البعثة المتكاملة وتصفياتها، **ويدعو** جميع الأطراف السودانية المعنية إلى التعاون الكامل مع الأمم المتحدة خلال الفترة التي يجري فيها نقل مهام البعثة المتكاملة وتصفياتها، ويطلب إلى الأمين العام أن يواصل إطلاع مجلس الأمن بانتظام على عمليتي نقل المهام والتصفية؛

5 - **يُشير** إلى أهمية الالتزامات القانونية لجمهورية السودان بموجب اتفاقية امتيازات الأمم المتحدة وحصاناتها لعام 1946، وأيضاً بموجب اتفاق مركز البعثة المؤرخ 4 تموز/يوليه 2021 حتى خروج العنصر الأخير من البعثة المتكاملة من السودان، **ويدعو** الأطراف إلى التصرف وفقاً للالتزامات جمهورية السودان بموجب هذين الصكين؛

6 - **يرحب** بتعيين رمضان لعامرة في منصب المبعوث الشخصي للأمين العام إلى السودان من أجل استخدام مساعيه الحميدة مع الأطراف والدول المجاورة، استكمالاً لجهود السلام المبذولة على الصعيد الإقليمي، بما في ذلك جهود الاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، **ويدعو** جميع الأطراف إلى التعاون معه ومساعدته في أداء مهامه؛

7 - **يطلب** إلى الأمين العام أن يقدم تقريراً خطياً في غضون 90 يوماً، ثم يقدم إحاطة إلى مجلس الأمن كل 120 يوماً عن جهود الأمم المتحدة لدعم السودان في طريقه نحو السلام والاستقرار، وأن يبقى نمط الإبلاغ هذا قيد الاستعراض؛

8 - **يقرر** أن يبقى المسألة قيد نظره الفعلي.